اطلع على أوضاع مكتب الصناعة والتجارة بسيئون

بن طالب: نسعى للنهوض بالصناعات الصغيرة وتصحيح الأخطاء بالقطاع التجاري

■ سيئون/سبأ

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب أن الوزارة تولي اهتماما كبيراً بدعم وتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة وتسعى جاهدة إلى تقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بأوضاع هذا القطاع لدوره الإيجابي في توفير فرص عمل وتطوير مستوى الخدمات المقدمة من قبل المشتغلين في هذا القطاع.

وأبدى الوزير في لقائه أمس بسيئون وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير وضم مسئولي مكتب الصناعة والتجارة بسيئون. حرصه لافتتاح مكتب تشجيع الصناعات الصغيرة بالوادي ، وتهيئة المناخات المناسبة لإقامة مجمعات للصناعات الصغيرة لخلق التكامل بين أصحاب المهن الحرفية وتوفير احتياجات السوق المحلية من منتجات تلك المهن بأسعار منافسة وجودة عالية.

ولفت الوزير إلى أهمية فتح مكتب للهيئة العامة للمواصفات والمقاييس اليمنية بوادي حضرموت للإشراف على عملية التصدير والاستيراد سواء عبر مطار سيئون الدولي أو ميناء الوديعة البري وتسهيل الإجراءات الخاصة بهذه العملية.

واستمع الوزير في هذا اللقاء إلى أوضاع مكتب الصناعة والتجارة بالوادي ودوره في عملية الرقابة على النشاط التجاري وضبط المخالفات والخدمات المقدمة للأنشطة الصناعية والتجارية ومساعي المكتب بالتعاون مع السلطة المحلية للتغلب على المشكلات والصعوبات والتي تواجه تنفيذ المكتب لمهامه .

وتطرق اللقاء لجهود الوزارة المتعلقة بالتواصل مع الوزارات المعنية لإيجاد المعالجات المناسبة للإشكاليات التي تواجه نشاط ميناء الوديعة البري والعمل على تسهيل الإجراءات أمام حركة التجارة البينية بين بلادنا والمملكة العربية السعودية وسبل التغلب على الصعوبات التي تحول دون تشغيل المنفذ على مدار الساعة.

وقد أكد اللقاء أهمية إيلاء عملية التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي للكوادر والعاملين بمكتب الصناعة بالوادي المزيد من الاهتمام لمواكبة التطورات التي يشهدها القطاع الصناعي والتجاري.

حضر اللقاء مستشار وزير الصناعة والتجارة محمد فرج بن عزون ومدير مكتب الصناعة والتجارة بالوادي والصحراء كرامة رجب بارفيد ومدير عام ميناء الوديعة البري حسين بن طالب.

وفي غضون ذلك افتتح وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب أمس ومعه وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير مشروع توسعة وتأثيث مبنى غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت بتكلفة بلغت ٣٠ مليون ريال بتمويل من مؤسسة العون للتنمية.

وقد استمع الوزير إلى شرح من رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت محمد عمر فلهوم حول دور الغرفة في تقديم التسهيلات اللازمة للنشاط التجاري ومتابعتها للتغلب على الصعوبات التي يواجهها رجال الأعمال سواء عبر الموانئ البرية أو البحرية أو الجوية وأهمية مساهمة الوزارة في دفع الجهات ذات الاختصاص لتشغيل ميناء الوديعة البري على مدار الساعة لما لذلك من آثار إيجابية على تحسين الخدمات التجارية.

عقب ذلك التقى وزير الصناعة والتجارة عدداً من أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت ومدير عام الغرفة عوض محمد السبايا.

وفي اللقاء أوضح بن طالب أن الوزارة وفي إطار مساعي حكومة الوفاق تسعى للحد من المركزية والعمل على تصحيح الأخطاء التي رافقت النشاط التجاري خلال الفترة الماضية وهو ما يتطلب مزيد من الوقت والتعاون من قبل كل الجهات لوضع رؤية موحدة في هذا الصدد.

ولفت الوزير إلى ضرورة تفعيل الدور المحلي لمعالجة الاختلالات والمشكلات لترتيب الأوضاع وترسيخ البناء على قواعد متينة تحقق المنفعة العامة للناس .

وكان وزير الصناعة قد استمع إلى عدد من ملاحظات رجال الأعمال والتجار حول الصعوبات التي يواجهونها أثناء عملية الاستيراد والتصدير سبل التغلب عليها.

حضر الافتتاح مستشار وزير الصناعة والتجارة محمد بن عزون ومدير مكتب الصناعة والتجارة بالوادي كرامة بارفيد.

صندوق النقد الدولي يكشف عن برنامج دعم اقتصادي عاجل لليمن

■ ،،كشف رئيس بعثة صندوق النقد الدولي الدكتور حسن الاطرش عن جهود يبذلها صندوق النقد الدولي لبلورة برنامج اقتصادي يوفر مصادر دعم عاجل لليمن مؤكدا حرص صندوق النقد الدولي على تقديم كافة أوجه الدعم المتاحة لليمن .

واعتبر رئيس بعثة صندوق النقد الدولي أنه لمس خلال زيارته الراهنة لليمن جدية حكومة الوفاق الوطني في التعامل مع الصعوبات والتحديات الراهنة على واجهة المشهد السياسي والاقتصادي فى اليمن ، مبديا استعداد الصندوق لدعم جهود الحكومة اليمنية الهادفة الى تلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية الصعبة .

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الرسمية بين اليمن وصندوق النقد الدولي التي عقدت اليوم ، حيث أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أن ترسيخ مقومات الأمن والاستقرار السياسي في اليمن وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والظروف المعيشية للمواطنين تمثل أبرز الأولويات المطلقة في أجندة عمل حكومة الوفاق الوطني للعام الجاري ٢٠١٢م .

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى أن ثمة جهوداً حكومية تبذل في الوقت الراهن بالتعاون مع بعض المانحين لإعداد دراسة خاصة لتقييم احتياجات اليمن خلال العامين القادمين.

واعتبر الوزير السعدي أن حكومة الوفاق الوطني ستركز خلال المرحلة القادمة على تنفيذ أولويات اقتصادية ذات عائد سريع واستكمال التشريعات التي تتواءم ومتطلبات تحفيز البيئة الاستثمارية الجاذبة منوها إلى أن منظومة الجهود الحكومية خلال المرحلة المقبلة ستنطلق من تعزيز مسار الاصلاحات وحقوق الإنسان في اليمن .

واعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي عن تطلع حكومة الوفاق الوطني في ان يسهم شركاء اليمن في التنمية ومن بينهم صندوق النقد الدولي بدور فاعل في دعم مسارات الإصلاحات والتنمية والاستقرار في اليمن مشيرا الى أن دعم الموازنة العامة للدولة وتطوير كفاءة المالية العامة تعد من أطر التعاون الثنائي المطلوبة والملحة مع صندوق النقد الدولي.

إلى ذلك التقى وزير المالية صخر الوجيه أمس بصنعاء رئيس وأعضاء بعثة صندوق النقد الدولي التي تزور بلادنا حاليا برئاسة حسن الأطرش.

وبحسب وكالة "سبأ" فقد جرى في اللقاء بحث مجالات التعاون الثنائي بين اليمن والصندوق خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المالية والاقتصادية والسبل المتاحة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي ومعالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

واستعرض وزير المالية مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية في اليمن. مشيرا إلى حجم الأعباء والالتزامات التي حملت بها موازنة الدولة نتيجة انعكاسات وتداعيات الأحداث التي شهدتها الساحة الوطنية خلال العام المنصرم.

وأكد مضي الحكومة قدما في الحفاظ على ما تحقق من إصلاحات خلال الفترة الماضية والاستمرار في تنفيذ إصلاحات الموازنة وأهمية دعم المجتمع الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المانحة في تقديم دعم مباشر لتغطية فجوة عجز الموازنة بما يساعد على تنشيط الاقتصاد اليمني وعدم اللجوء إلى تمويل العجز من مصادر تضخمية غير آمنة.

من جانبه أعرب رئيس بعثة صندوق النقد الدولي عن سعادته لتحسن الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن. مشيدا بالإجراءات التي اتخذتها السلطات المالية النقدية للحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية.

وأكد الأطرش حرص واستعداد الصندوق على تقديم الدعم المالي والفني لليمن بما يكفل تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وتحفيز الاقتصاد اليمني.

مشاريع اقتصادية لتطوير القطاع النفطي

علي محمد العزي

■يعد قطاع النفط في اليمن سواء كان في الوقت الحاضر أو على مدى المستقبل المنظور المصدر الرئيسي لدخل الدولة من جهة والمعول عليه توفير وتأمين احتياجات التنمية المحلية والمواطن من مشتقات نفطية وغازية من جهة أخرى مما يتطلب تنفيذ هاتين المهمتين تبني رؤية استراتيجية ناضجة تتفق والتحديات أمام هذا القطاع ومن هذا المنطلق يتوجب على قيادة وزارة النفط والمعادن السعي الجاد للتوسع في النشاط الاستثماري والاستكشافي بمجال النفط والغاز لتطوير الإنتاجية وزيادة الاحتياطيات من خلال التقييم لتجربتنا السابقة وتجاوز السلبيات التي رافقت عمليات الترويج عبر إبداء نوع من المرونة وتقليص مسألة الوقت التي كانت تأخذها عمليات التنافس والبت في الإجراءات اللاحقة باعتبارها مثيرة لمخاوف الشركات وبالتالي عزوفها عن الاستثمار بمجال النفط في بلادنا اليمن مما يفوت علينا الفرص في جذب الشركات العالمية ممن يمتلكون الخبرة والكفاءات والإمكانيات المالية لتحقيق اكتشافات جديدة تنقل اليمن إلى آفاق رحبة وخصوصا أن اليمن ما زالت بكرا ولم تغطي المساحات الممسوحة والمكتشفة سوى ٧٪ من إجمالي الأرض اليمنية وتنتج من حوضين رسوبيين في حين هناك ١٢ حوضاً رسوبياً يمكن الإنتاج منها مما أرى صورة العمل الجاد لتكثيف حملات التنقيب عن النفط والغاز وتسهيل الإجراءات للاستثمارات العالمية وكسر المعوقات مهما كانت وذلك لتنمية الاحتياط ورفع الإنتاج واحتلال مركز ليس بعيدا عن دول المنطقة وبالتالي رفع مستوى دخل الدولة من العملة الصعبة والتي يمكن الحصول عليها كذلك من خلال التسهيل لإقامة مشاريع بناء المصافي لتوسيع الطاقة التكريرية لتلبية الاحتياجات العالمية المتزايدة لتصفية النفط المختلفة وكذلك مشاريع الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على الغاز وفي هذا المقام أحب أن أنوه بأنه ليس من الضرورة أن توفر اليمن خامات النفط والغاز لتلك الصناعات التكريرية والبتروكيماوية بل على العكس تماماً حيث سيقتصر دورنا على التسهيل لإقامة مثل تلك المشاريع على امتداد الشواطئ اليمنية المطلة على الممرات الدولية لتجارة النفط وسنستفيد من تأسيس قطاع صناعي منتج يربطنا بالسوق العالمية من خلال الاستفادة من موقع اليمن البحري وإطلالته على البحر الأحمر وبحر العرب وباب المندب مما يتوجب علينا استغلال هذه الميزة التي حباها الله تعالى لليمن لدراسة مشاريع استراتيجية مع دول الجوار وإقناعهم بأن تصبح السواحل اليمنية الاتجاه والممر الآمن والمنفذ الرئيسي لخطوط امداد النفط والغاز من دول الخليج وبالذات المملكة العربية السعودية الشقيقة في ظل التوترات الحالية التي يشهدها مضيق هرمز والعالم لا يحتمل أية تهديدات تضر بعبور الناقلات النفطية العملاقة وتوقف امداداتها من نفط الخليج العربي وفي هذا السياق فإن حكومة الوفاق الوطني ممثلة بوزارة النفط والمعادن مطالبة بتحريك عملية التفاوض بهذا الخصوص لإقناع الأشقاء بذلك كون اليمن حجر الزاوية وعليها فتح خط البداية الحقيقية وسوف تحقق الجمهورية اليمنية من هذا المشروع فيما لو كتبت له الحياة فوائد كبيرة وطويلة الأمد مما أجد نفسي مكتفيا بما أوردته سلفا بخصوص تنفيذ المهمة الأولى للقطاع النفطي والمتعلقة بكيفية تطوير الإنتاج والاحتياط النفطي لرفع مستوى الدخل، أما الشق الآخر للمهمة والمتمثل بتأمين احتياجات التنمية والمواطن من المشتقات النفطية فأرى بالضرورة بناء خزانات للخزن الاستراتيجي للمشتقات البترولية والغازية لمواجهة الأزمات والاختناقات التموينية علماً بأن الطاقات التخزينية الحالية لا تكفي إلا لثلاثة أيام مما يستوجب ضرورة رفع جاهزيتنا وقدرتنا التخزينية لمدة شهر على الأقل عبر بناء خزانات للديزل والبنزين بنجو ما يقارب نصف مليون طن وبكلفة ٥٠ مليون دولار وكذلك بناء خزانات كروية للغاز المنزلي والذي لا تتوفر لدي أي معلومات عن الكلفة المطلوبة وعليه اتمنى من حكومة الوفاق الوطني طرح هذه المشاريع على طاولة مؤتمر الرياض في شهر مارس كونها تدخل ضمن مشاريع البنية التحتية الهامة والمتعلقة بالأمن التمويني والأمن القومي للبلد كما أرجو من خلال هذا المؤتمر عدم إغفال إدراج مشروع إقامة سكة الحديد الخاصة بقطاع المعادن الغائب عن التنمية والتي أعدت دراسته منظمة اليونسكو ابتداء بمنطقة الحزم ومرورا بمحافظتي مارب والجوف وانتهاء بمنطقة بلحاف وبطول اجمالي يبلغ نحو ٥٧٨ كم وبتكلفة ٨٤٥ مليون دولار وبحسب الدراسة فإنه سيتحقق لليمن إحداث حراك اقتصادي تنموي لتلك المحافظات وستتنوع مصادر الدخل للدولة والذي قد يصل في بداية الأمر لنحو مليار إلى مليارين دولار في السنة وسيوفر فرص عمل ما بين ٢٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف فرصة عمل، وخلاصة القول عند إيجاد التمويل اللازم لهذا المشروع ستنتقل اليمن إلى مصاف الدول التعدينية نظرا لما تمتلكه من موارد فلزية ولا فلزية لا يمكننا الاسهاب فيها في ظل الحيز المتاح لنا بهذا المقال.

مناقشة أوضاع الصيادين والقطاع السمكي في أبين

■ ،،أبين/ سبأ

عقد أمس بمحافظة أبين اجتماع سمكي برئاسة وزير الثروة السمكية عوض سعد السقطري ومحافظ أبين صالح حسين الزوعري ، ضم القيادات السمكية ورؤساء الجمعيات السمكية في المحافظة.

ناقش الاجتماع أوضاع المنشآت السمكية في المحافظة والأوضاع التي يعيشها الصيادين على الشريط الساحلي للمحافظة على البحر العربي الممتد من منطقة العلم حتى مديرية احور.

وتطرق المجتمعون للمشاريع التي توقفت بفعل الأعمال الإجرامية التي تقوم بها عصابات تنظيم القاعدة الإرهابي التي سيطرت على بعض مديريات المحافظة كزنجبار العاصمة ومدينتي جعار و شقره وما جاورهما.

وفي الاجتماع استعرض المحافظ مجمل الأوضاع التي يشهدها القطاع السمكي في المحافظة والتي في مقدمتها تمرير العديد من قوارب الصيادين أثناء المعارك مع القاعدة ،وكذا النقص في مادة الديزل وتوقف كل المشاريع السمكية بما فيها مشروع اللسان البحري في الشيخ عبدالله الممول من البنك الدولي.

من جانبه أكد الوزير أهمية تضافر جهود الجميع من قيادات محلية ومؤسسات سمكية في سبيل النهوض بالواقع السمكي وتحسين مستوى حياة الصيادين وتقديم المساعدات لهم لتحسين مستوى الإنتاج السمكي.

ووجه الوزير الجهات المعنية في الوزارة بتقديم كل التسهيلات الممكنة للارتقاء بالنشاط السمكي في المحافظة.

حضر اللقاء وكيلا المحافظة أحمد ناصر جرفوش وعلي صالح جبران ومدير مكتب وزارة الثروة السمكية عبدالقادر باعزب.

دعا المزارعين والتعاونيين إلى المشاركة الفاعلة لإنجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة

الاتحاد الزراعي يناقش الأنشطة والمشاريع الاستثمارية

■ ،،كتب/منصور شايع

دعا المكتب التنفيذي للإتحاد التعاوني الزراعي في اجتماعه أمس برئاسة الأخ / محمد بشير رئيس الإتحاد رئيس المكتب التنفيذي المزارعين والتعاونيين في جميع أنحاء اليمن إلى المشاركة الفاعلة في إنجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة التي ستتم في الحادي والعشرين من فبراير القادم .

وفي تصريح لـ الثورة " أوضح أمين عام الإتحاد التعاوني الزراعي علي الهيثمي عبدالله إلى أن اجتماع المكتب التنفيذي تطرق إلى الأنشطة والمشاريع الاستثمارية المختلفة للإتحاد والمشاكل التي واجهت العمل التعاوني خلال الفترة الماضية وناقش الاجتماع عدداً من القضايا والمستجدات على الساحة اليمنية ومن أهمها الانتخابات الرئاسية المبكرة .

مشيرا إلى أن الاجتماع حث جميع المزارعين والتعاونيين على ضرورة إنجاح العملية الانتخابية باعتبارها المخرج الأساسي من الأزمة السياسية التي تمر بها بلادنا، من خلال المشاركة الفاعلة بالإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع لانتخاب مرشح التوافق الوطني لرئاسة الجمهورية .

منوها بأن المكتب التنفيذي ناقش عددا من القضايا الاقتصادية المتعلقة بنشاط الجمعيات التعاونية الزراعية، كما استعرض التقارير الخاصة بأنشطة دوائر الإتحاد خلال العام الماضي والصعوبات والمشاكل التي واجهت كل دائرة على حده، وتضمن جدول الاجتماع أيضا جملة من القضايا التعاونية سواء على المستوى الاقتصادي أو التنظيمي .

في ندوة العاملين بالصناعات الحرفية:

النقيب يحذر من تأثير الصناعات المزيفة على الأعمال الحرفية في اليمن

■ ،،صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء فعاليات الندوة الموسعة للعاملين والمهتمين بالصناعات الحرفية التي تنظمها وزارة الصناعة بالتعاون مع برنامج التنوع الاقتصادي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي الافتتاح أكد نائب وزير الصناعة والتجارة محسن النقيب أهمية الحفاظ على الصناعات الحرفية من خلال تضافر كافة الجهود لدعم الصناعات الحرفية المتنوعة والفريدة والنهوض بواقعها.. داعياً الجمعيات الحرفية والجهات ذات العلاقة إلى العمل الجاد لتطوير هذه الحرف وتنمية قدرات العاملين والفنيين فيها ولما من شأنه تحسين مستوى دخلهم.. منبها في الوقت ذاته من خطر تدفق الصناعات المزيفة والتقليدية إلى الأسواق وأثرها على المنتج المحلي.

بدورها أكدت المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رندا أبو الحسن استعداد البرنامج لدعم الحرفيين اليمنيين لأجل الحفاظ على المقومات الثقافية والتاريخية في صورة منتجات نوعية تعكس التراث اليمني والثقافة الفريدة التي تميز الشعب اليمني وتاريخه العريق.. مبينة أن مساهمة البرنامج ودعمه لهذا القطاع تأتي ضمن الأعمال المحورية المهمة التي شملها مشروع الصناعة والتجارة في برنامج التنوع الاقتصادي.

وتهدف الندوة الموسعة التي يشارك فيها ممثلون عن أكثر من ٢٠ جمعية صناعية وحرفية إلى مناقشة أولويات التدخلات لدعم صناعة منتجات الحرف اليدوية التقليدية، من أجل تنمية القدرات الفنية والمهنية والمشاركة الفعالة في بيئة الأعمال التقليدية في صنعاء لتحسين معيشة الناس المعتمدين على هذه الصناعات، إلى جانب دعم وتسهيل المشاركة الفعالة للأغلبية ممن لهم علاقة بدعم الحرفيين لتطوير خطط لأعمالهم المستقبلية.. وتمكين منتسبي الجمعيات الحرفية من التعرف على مفهوم العمل الموسع وبما يتواءم والاستثمار مع الأنشطة الإدارية المصاحبة.

وقد جرى في الندوة عرض أوراق عمل عن دور كل من الاتحاد العام للجمعيات الحرفية ودور الغرفة التجارية بصنعاء ووزارة الثقافة والصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الحرفية والنهوض بواقعها.

تخلل الندوة افتتاح معرض المنتجات الحرفية اليمنية الذي شاركت فيه العديد من الجمعيات الحرفية والصناعية بمنتجات حرفية متنوعة بهدف تسويقها وبيعها وتعريف الزوار بما تزخر به اليمن من موروث ثقافي وحرفي عريق ومتميز.

تصوير/فؤاد الحرازي